العلاقات التركية ـ الألمانية على صفيح ساخن!

تشهد العلاقات التركية ـ الألمانية توتّراً تعلو وتيرته مع الأيام، وذلك منذ اعترفت ألمانيا بالمذبحة التي اقترفها الأتراك بحق الأرمن، مروراً بتداعيات المحاولة الانقلابية الفاشلة التي كادت تطيح رجب طيب أردوغان.

وفي هذا السياق، نشرت صحيفة «كومرسانت» الروسية تقريراً تناولت فيه ما بثّته قناة «ARD» من مراسلات الداخلية الألمانية مع أحزاب اليسار المعارضة؛ حيث سُمّيت تركيا «موقعاً أمامياً للإسلامويين». وقالت الصحيفة إنّ توتّر العلاقات بين تركيا وألمانيا مستمر، وهذه العلاقات تأثرت في البداية بأزمة تدفق اللاجئين إلى أوروبا، وبعد ذلك باعتراف ألمانيا بالإبادة الجماعية للأرمن، وأخيراً بشجب البلدان الأوروبية الإجراءات التي اتخذها أردوغان لتصفية ذيول المحاولة الانقلابية الفاشلة. ويوم الثلاثاء 16 من الشهر الجاري أضيفت إلى هذه القائمة المراسلات التي بثتها القناة التلفزيونية الألمانية.

وأضافت الصحيفة: كانت وزارة الداخلية الألمانية في ردّها على سؤال حول ما إذا كانت منظمة «الإخوان المسلمين» الإرهابية قد استفادت من تسلّم أردوغان زمام السلطة في تركيا، قد قالت إن تركيا رأس جسر لأنشطة التنظيمات الإسلاموية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وكتب وكيل وزارة الداخلية الألماني أوليه شرويدر: بما أن سياسة أنقرة الداخلية والخارجية منذ عام 2011 اتخذت طابعاً إسلامويا، فإن تركيا تحوّلت إلى رأس جسر لنشاط المجموعات الإسلامية في مجمل الشرق الأوسط. إن التضامن المستمر لحزب «العدالة والتنمية» وأردوغان مع «الإخوان المسلمين» في مصر وحركة «حماس» ومجموعات «المعارضة المسلحة» في سورية، تدلّ على التزامه بإيديولوجيا «الإخوان المسلمين».

وفي جديد الاتهامات التي تكيلها واشنطن لموسكو، نشرت صحيفة «فزغلياد» السورية مقالاً للكاتب الفرنسي الشهير جان كلود بيريه، يستعرض فيه ردود الفعل على استخدام روسيا قاعدة همدان الإيرانية لمحاربة الإرهابيين في سورية. وقالت الصحيفة: وسائل الإعلام الدولية التي يؤرقها خطر الإرهاب «الداعشي»، وتدرك ضرورة محاربة «الطاعون الأسود» للقرن الحالي معاً؛ تقبّلت بتفهم واستحسان استخدام القوات الجوّ ـ فضائية الروسية مطار همدان الإيراني لضرب الإرهابيين في سورية. ولعلّ خير مثال على ذلك هو ما نشرته صحيفتا «نويه تسورخير تسايتونغ» السويسرية، و«دي بريسه» النمسوية. فالصحافيون السويسريون والنمسويون يوضحون أن قاذفات «توبوليف 22 إم3» الروسية بعيدة المدى غير قادرة على الإقلاع من مدرج قاعدة حميميم الجوية القصير نسبياً في اللاذقية. ولذا، كانت مجبرة على الإقلاع من الأراضي الروسية البعيدة. أما الآن، فإن هذه الطائرات باستخدامها القاعدة الإيرانية، تستطيع تقليص زمن طيرانها إلى النصف إلى سورية.

وعلى النقيض من هذه الخلفية، تستعرض صحيفة «تايم» البريطانية إخلاصها وولاءها لواشنطن وللحملة الإعلامية المشتركة ضدّ روسيا، وتشير إلى ظهور «محور شرّ» جديد في الشرق الأوسط (الكبير)، يتألف من سورية وإيران وروسيا، لدى الولايات المتحدة وحلفائها.

ويعتقد جون كلود بيريه – وهو كاتب وصحافي مختص بشؤون الشرق الأوسط ـ أن مقال الـ«تايم» هذا هو شهادة إضافية ليس فقط على افتقار لندن إلى الموقف السياسي المستقل فحسب، لا بل على أن وسائل الإعلام البريطانية تخضع لسلطات لندن، وتتخذ نهجاً معادياً لروسيا، وتسير في ركاب الولايات المتحدة.

أما موقف الولايات المتحدة الرسمي، فحاول الإعراب عنه نائب مدير المكتب الصحافي لوزارة الخارجية الأميركية مارك تونر، مصرّحاً بإمكان أن تكون روسيا قد انتهكت قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231، الذي يحظر نقل وبيع وتسليم المعدّات الحربية إلى إيران من دون موافقة مجلس الأمن.

لكن بيريه يقول إن هذا القرار لا صلة له بالغارات الجوية للقاذفات الروسية بعيدة المدى، التي تستخدم مطاراً على الأراضي الإيرانية، لضرب «داعش» و«جبهة النصرة» في سورية، لا سيما أن المجتمع الدولي يعترف بأنهما تنظيمان إرهابيان.

وإن ردّ فعل واشنطن هذا، والذي تكرره البلدان الأخرى بأمر من البيت الأبيض، يؤكد مرة أخرى أن سورية وإيران والشرقين الأوسط والأدنى ـ هي مجرد فضاء لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الخاصة، وليس لمحاولة التسوية الجماعية للمشكلات المشتركة؛ بما فيها مكافحة الإرهاب.

بيد أن استخدام القاذفات الروسية القاعدة العسكرية الإيرانية لضرب «داعش» يتمتع بأهمية جيوسياسية بالغة. فبفضل السياسة التي تنتهجها روسيا في المنطقة بدقة، انضم طرف جديد، إضافة إلى طهران، وأعلن حرباً مفتوحة على «داعش»، وهو أنقرة.

كما يعني هذا أن إيران غيرت استراتيجيتها بصورة كاملة في الشرق الأوسط، وأن تركيا غيرت موقفها بالنسبة إلى هذا الموضوع بعد زيارة أردوغان إلى سان بطرسبورغ.

وفي ضوء ذلك، يعرب الكاتب عن أسفه لأن إدارة أوباما فقط وبعض حلفاء الولايات المتحدة لا يغيرون آراءهم بالنسبة إلى محاربة الإرهاب، وهم عملياً يساعدون بذلك الإسلامويين.

«كومرسانت»: ألمانيا أعلنت تركيا «موقعاً أمامياً للإسلامويين»

تناولت صحيفة «كومرسانت» الروسية ما بثته قناة «ARD» من مراسلات الداخلية الألمانية مع أحزاب اليسار المعارضة؛ حيث سُمّيت تركيا «موقعاً أمامياً للإسلامويين».

وجاء في المقال: بثت قناة «ARD» التلفزيونية الألمانية مقاطع من مراسلات وزارة الداخلية الألمانية مع ممثلي أحزاب اليسار المعارضة، التي تشير فيها إلى أن تركيا هي «موقع أمامي لنشاط المجموعات الإسلاموية». وقد ردّت الحكومة التركية على هذه الاتهامات بأنها تعبير عن الانحراف في التفكير والعداء للحكومة التركية والرئيس رجب طيب أردوغان بصورة خاصة.

هذا، ويستمر توتر العلاقات بين تركيا وألمانيا، والتي تأثرت في البداية بأزمة تدفق اللاجئين إلى أوروبا، وبعد ذلك باعتراف ألمانيا بالإبادة الجماعية للأرمن، وأخيراً بشجب البلدان الأوروبية الإجراءات التي اتخذها أردوغان لتصفية ذيول المحاولة الانقلابية الفاشلة. ويوم الثلاثاء 16 من الشهر الجاري أضيفت إلى هذه القائمة المراسلات التي بثتها القناة التلفزيونية الألمانية.

وكانت وزارة الداخلية الألمانية في ردّها على سؤال حول ما إذا كانت منظمة «الإخوان المسلمين» الإرهابية قد استفادت من تسلّم أردوغان زمام السلطة في تركيا، قد قالت إن تركيا رأس جسر لأنشطة التنظيمات الإسلاموية في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

وكتب وكيل وزارة الداخلية الألماني أوليه شرويدر: بما أن سياسة أنقرة الداخلية والخارجية منذ عام 2011 اتخذت طابعاً إسلامويا، فإن تركيا تحوّلت إلى رأس جسر لنشاط المجموعات الإسلامية في مجمل الشرق الأوسط. إن التضامن المستمر لحزب «العدالة والتنمية» وأردوغان مع «الإخوان المسلمين» في مصر وحركة «حماس» ومجموعات «المعارضة المسلحة» في سورية، تدلّ على التزامه بإيديولوجيا «الإخوان المسلمين».

وقد رفضت وزارة الداخلية الألمانية التعليق على مضمون هذه المراسلات، بحجّة سرّيتها، على رغم حصول الصحافيين عليها. أما وزارة الخارجية التركية، فقد أصدرت بياناً رسمياً تتهم فيه السلطات الألمانية بمحاولة إضعاف الدولة التركية، وقالت: هذه التصريحات هي مظهر آخر من مظاهر التفكير المنحرف، وتهدف إلى إضعاف بلادنا، وموجهة ضدّ رئيسنا وحكومتنا.

والآن، تطلب أنقرة توضيحاً رسمياً من السلطات الألمانية. ولكن عملياً تفترض وزارة الخارجية التركية بأن الأفكار المثبتة في المراسلات السرّية، تعود إلى دوائر سياسية ألمانية معيّنة، التي هي بحسب رأي الجانب التركي تستخدم سياسة الكيل بمكيالين في شأن مكافحة الإرهاب؛ مشيرة إلى علاقة الدول الأوروبية بحزب «العمال الكردستاني» الذي تعدّه تركيا إرهابياً.

ويذكر أن أردوغان نفسه اتهم قبل فترة قصيرة البلدان الغربية بدعم الإرهاب؛ مشيراً بصورة غير مباشرة إلى دعمها حزب «العمال الكردستاني»، حيث قال إن عدداً من الدول لا تتخذ موقفاً مبدئياً من المنظمات الإرهابية. وهذه الدول غير صادقة وتمارس سياسة ازدواجية كما لو أنها ترقص في حقل ألغام، ولا تعلم متى سينفجر أي من هذه الألغام تحت قدميها، الأمر الذي قد يحدث في أي لحظة.

«فزغلياد»: «محور شرّ» جديد يظهر لدى واشنطن في الشرق الأوسط

نشرت صحيفة «فزغلياد» السورية مقالاً للكاتب الفرنسي الشهير جان كلود بيريه، يستعرض فيه ردود الفعل على استخدام روسيا قاعدة همدان الإيرانية لمحاربة الإرهابيين في سورية.

وجاء في المقال: وسائل الإعلام الدولية التي يؤرقها خطر الإرهاب «الداعشي»، وتدرك ضرورة محاربة «الطاعون الأسود» للقرن الحالي معاً؛ تقبّلت بتفهم واستحسان استخدام القوات الجوّ ـ فضائية الروسية مطار همدان الإيراني لضرب الإرهابيين في سورية. ولعلّ خير مثال على ذلك هو ما نشرته صحيفتا «نويه تسورخير تسايتونغ» السويسرية، و«دي بريسه» النمسوية. فالصحافيون السويسريون والنمسويون يوضحون أن قاذفات «توبوليف 22 إم3» الروسية بعيدة المدى غير قادرة على الإقلاع من مدرج قاعدة حميميم الجوية القصير نسبياً في اللاذقية. ولذا، كانت مجبرة على الإقلاع من الأراضي الروسية البعيدة. أما الآن، فإن هذه الطائرات باستخدامها القاعدة الإيرانية، تستطيع تقليص زمن طيرانها إلى النصف إلى سورية.

وعلى النقيض من هذه الخلفية، تستعرض صحيفة «تايم» البريطانية إخلاصها وولاءها لواشنطن وللحملة الإعلامية المشتركة ضدّ روسيا، وتشير إلى ظهور «محور شرّ» جديد في الشرق الأوسط (الكبير)، يتألف من سورية وإيران وروسيا، لدى الولايات المتحدة وحلفائها.

ويعتقد جون كلود بيريه – وهو كاتب وصحافي مختص بشؤون الشرق الأوسط ـ أن مقال الـ«تايم» هذا هو شهادة إضافية ليس فقط على افتقار لندن إلى الموقف السياسي المستقل فحسب، لا بل على أن وسائل الإعلام البريطانية تخضع لسلطات لندن، وتتخذ نهجاً معادياً لروسيا، وتسير في ركاب الولايات المتحدة.

أما موقف الولايات المتحدة الرسمي، فحاول الإعراب عنه نائب مدير المكتب الصحافي لوزارة الخارجية الأميركية مارك تونر، مصرّحاً بإمكان أن تكون روسيا قد انتهكت قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231، الذي يحظر نقل وبيع وتسليم المعدّات الحربية إلى إيران من دون موافقة مجلس الأمن.

لكن بيريه يقول إن هذا القرار لا صلة له بالغارات الجوية للقاذفات الروسية بعيدة المدى، التي تستخدم مطاراً على الأراضي الإيرانية، لضرب «داعش» و«جبهة النصرة» في سورية، لا سيما أن المجتمع الدولي يعترف بأنهما تنظيمان إرهابيان.

وإن ردّ فعل واشنطن هذا، والذي تكرره البلدان الأخرى بأمر من البيت الأبيض، يؤكد مرة أخرى أن سورية وإيران والشرقين الأوسط والأدنى ـ هي مجرد فضاء لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الخاصة، وليس لمحاولة التسوية الجماعية للمشكلات المشتركة؛ بما فيها مكافحة الإرهاب.

بيد أن استخدام القاذفات الروسية القاعدة العسكرية الإيرانية لضرب «داعش» يتمتع بأهمية جيوسياسية بالغة. فبفضل السياسة التي تنتهجها روسيا في المنطقة بدقة، انضم طرف جديد، إضافة إلى طهران، وأعلن حرباً مفتوحة على «داعش»، وهو أنقرة.

كما يعني هذا أن إيران غيرت استراتيجيتها بصورة كاملة في الشرق الأوسط، وأن تركيا غيرت موقفها بالنسبة إلى هذا الموضوع بعد زيارة أردوغان إلى سان بطرسبورغ.

وفي ضوء ذلك، يعرب الكاتب عن أسفه لأن إدارة أوباما فقط وبعض حلفاء الولايات المتحدة لا يغيرون آراءهم بالنسبة إلى محاربة الإرهاب، وهم عملياً يساعدون بذلك الإسلامويين.

«غارديان»: سجون داخل السجون للمدانين بالإرهاب في بريطانيا

من المقرّر أن تعلن وزيرة العدل البريطانية إجراءات مشدّدة لعزل المدانين بالإرهاب عن عامة المساجين في السجون البريطانية، ووضعهم في وحدات خاصة، لمواجهة نشر التطرّف في هذه السجون.

وقالت صحيفة «غارديان» البريطانية في تقرير حصريّ، إنّ الوزيرة إليزابيث تراس أوضحت أن هذه الإجراءات تشكل جزءاً من استجابة الحكومة البريطانية لتقرير عن تطرّف الإسلاميين، من المنتظر أن تكشف عنه الوزيرة اليوم.

وقالت تراس إن هذه الإجراءات مطلوبة بإلحاح، لأن بروز التطرّف الإسلامي يشكل تهديداً وجودياً لمجتمعنا، معلنة أنها ملتزمة بمواجهة ومكافحة انتشار هذه الأيديولوجية المسمومة التي تنتشر وراء القضبان.

وأضافت أن منع أكثر الأشخاص تطرّفاً وخطراً من نشر تطرّفهم أمر ضروري للإدارة الآمنة للسجون البريطانية، وأساسي لحماية المجتمع.

وكان المسؤول السابق في وزارة الداخلية البريطانية مدير أحد السجون إيان أشيسون الذي ترأس لجنة لإعداد تقرير عن نشاط المتطرّفين داخل السجون البريطانية، قد أعلن في تموز الماضي أنّ متشدّدين إسلاميين داخل سجون إنكلترا وويلز خطرون للغاية ويجب عزلهم تماماً، لأنهم يقومون بنشاط دعوي وسط 12500 نزيل مسلم في هذه السجون.

وجاء إعلان أشيسون هذا عقب إدانة الإمام الواعظ البريطاني أنجم تشودري (49 سنة) قضائياً في تموز الماضي، بإعلان قسم الولاء لتنظيم «داعش» وبارتباطه بالقيادي الإسلامي عمر بكري محمد، وبحثّ أتباعه على دعم تنظيم «داعش» وطاعة زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي والسفر إلى سورية، وذلك في سلسلة من الخطب نُشرت على موقع «يوتيوب».

«كمسمولسكايا برافدا»: اختلاق «خطر روسي» جديد لدى هيلاري

تناولت صحيفة «كومسومولسكايا برافدا» الروسية محاولة مكتب كلينتون ربط دونالد ترامب بموسكو عبر حزب يانوكوفيتش الأوكراني، مشيرة إلى أنه كلما اقترب موعد الانتخابات ازداد استخدام الأكاذيب.

جاء في مقال الصحيفة الذي نشرته أمس: كلّما اقترب موعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، ازدادت الأكاذيب والقذارة المستخدمة. وهذا ما يتميز به بصورة خاصة الحزب الديمقراطي، الذي يسعى بكل السبل لضمان فوز مرشحته هيلاري كلينتون في هذه الانتخابات.

ويستند مكتب كلينتون في حملته الانتخابية بصورة رئيسة إلى التخويف بـ«الخطر الروسي» و«شرّ لجنة أمن الدولة» (كي جي بي)، (التي لا وجود لها منذ 25 سنة) وغير ذلك من قصص الرعب التي لها علاقة بهذه الصورة أو تلك بروسيا.

وآخر بدعة في هذه القصص المرعبة كانت ما نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، التي تساند تقليدياً الحزب الديمقراطي، بشأن احتواء سجلّات «حزب الأقاليم»، الذي كان ينتمي اليه الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانوكوفيتش، على إشارة إلى دفع مبلغ 12.7 مليون دولار نقداً إلى دونالد ترامب الرئيس الحالي لشركة «مانفورت». وهذا تعرضه الصحيفة على أنه شهادة لعلاقة ترامب بالقيادة الروسية.

وإذا وضعنا جانباً هذا المبلغ المضحك بالنسبة للملياردير ترامب، فإن ما يشهد على منح هذا المبلغ هي فقط سجلات «حزب الأقاليم»، التي اكتشفتها وكالة مكافحة الفساد في أوكرانيا، التي أنشأتها وزارة الخارجية الأميركية، بدعم من مكتب التحقيقات الفدرالي.

وهذا الأسلوب الساذج الذي يتبعه مكتب هيلاري، هدفه التأثير في ردود فعل الشارع على «الخطر الروسي». خصوصاً أن هيلاري تخوّف أنصارها في جميع خطاباتها وتصريحاتها بخطر موسكو وبوتين. وطبعاً في العالم أخطار كثيرة، مثل: «طالبان»، «القاعدة»، «جبهة النصرة» و«داعش» وغيرها، ولكن ليس مريحاً لهيلاري الحديث عنها، لأنها ساهمت هي في خلقها بالاشتراك مع الأجهزة الأمنية الأميركية.

والمثير في الأمر أن أحداً لم يرَ السجلات السوداء لـ«حزب الأقاليم». وحقاً يعترف رئيس وكالة مكافحة الفساد في أوكرانيا، بعدم وجود توقيع مانفورت يؤكد استلامها المبلغ؛ لأن المبلغ استلمه آخرون. ولكن لا يوجد أي مستمسك أو وثيقة تشير إلى تخويلهم بتسلم المبلغ. إذا كيف تم تسليم هذه الملايين من دون وثائق تثبت التسلم؟ لذلك إذا قررت مانفورت الدفاع عن شرفها في المحكمة فإنها ستفضحهم.

إن مكتب هيلاري الانتخابي يعمل وفق مبدأ غوبلس، الذي يقول كلما كانت الكذبة أقوى كان تصديقها أسرع وأسهل، وخاصة أنه لا فرق لدى عددٍ من الأميركيين بين روسيا وأوكرانيا.

«نيزافيسيمايا غازيتا»: الحرب بين الولايات المتحدة والصين ممكنة

تناولت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية إمكان نشوب حربٍ بين الولايات المتحدة والصين، مشيرة إلى أن الأولى متفوقة تقنياً والثانية تتفوق بالقوى البشرية.

وجاء في المقال: رسم المستشار السابق للرئيس الأميركي باراك أوباما سيناريو حرب محتملة مع الصين. فإذا نشبت اليوم، فإن الولايات المتحدة ستتكبد خسائر ضئيلة نسبياً. ولكن، إذا نشبت الحرب بعد 10 سنوات فسوف تدفع واشنطن الثمن غالياً.

وأخذا بالاعتبار العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، فإنهما لا يرغبان في المواجهة. وبحسب رأي الخبراء، فإن على واشنطن وبكين السعي لتسوية أزمة بحر الصين الجنوبي سلمياً. ومع ذلك، فإن القادة العسكريين يخططون لمساراتها.

ووفقاً للتقرير، الذي أعدّته مؤسسة الأبحاث والتطوير الأميركية «راند» بمشاركة ديفيد غومبيرت، مستشار أوباما لشؤون الاستخبارات، بطلب من وزارة الدفاع الأميركية، يزداد احتمال نشوب مواجهة حربية بين الولايات المتحدة والصين يوماً بعد آخر. ويلقي معدّو التقرير اللوم على بكين التي تستعرض عضلاتها في بحر الصين الجنوبي.

وتذكّر صحيفة «وول ستريت جورنال» بأن آخر حرب وقعت بين الولايات المتحدة والصين كانت في خمسينات القرن الماضي في شبه الجزيرة الكورية، حين هدّد بنتيجتها رئيس الولايات المتحدة آنذاك دوايت أيزنهاور الصين الحمراء بضربات نووية بسبب النزاع حول تايوان.

وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة والصين حالياً شريكان كبيران في التجارة، يستبعد الكثيرون نشوب أي مواجهة حربية بينهما. بيد أن التقرير المذكور يؤكد أنه لا يمكن استبعاد خيار الحرب على خلفية الأوضاع في بحري الصين الشرقي والجنوبي. وجاء في التقرير أن أعمال العنف قد تنشب بسرعة، لأن كل طرف نشر أسلحة فائقة الدقة وتكنولوجيات إليكترونية وفضائية. وبإمكان أي منهما أن يلحق أضراراً جسيمة بقوات الطرف الآخر. أي سيكون لدى القيادة حافز لتوجيه ضربات سباقة شاملة، وبعكسه يمكن أن تخسر.

وإذا خرجت الأوضاع عن السيطرة، فإن العمليات الحربية قد تستمر طويلاً. ولكن من المستبعد أن تصل إلى استخدام السلاح النووي، مع أن الطرفين يملكان موارد عسكرية وصناعية وبشرية لتعويض الخسائر، فإنه وكما في الحرب الكورية لن يكون في هذه المواجهة منتصر.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، عليها إيجاد توازن بين استعراض النوايا السلمية والإرادة الصلبة. وبحسب توقعات معدّي التقرير، قد تنشب الحرب نتيجة عدم تقييم الصين استعداد الولايات المتحدة للدفاع عن حلفائها في شرق آسيا.

ويتضمن التقرير خيارات مختلفة للنزاع بين الدولتين وفق لميقات نشوبه. فمثلاً، إذا نشبت الحرب اليوم فستكون خسائر الولايات المتحدة ضئيلة، ولكنها ستكون كبيرة في عام 2025. لأن الصين ستكون قد تمكنت من القضاء على الفجوة التي بينها وبين الولايات المتحدة في الاقتصاد والقوة العسكرية.

وقد أشار كبير الباحثين في معهد الشرق الأقصى ألكسندر لارين في حديثه إلى «نيزافيسيمايا» إلى أنه على رغم أنّ نشوب هذه الحرب أمر بعيد الاحتمال، فإن هيئتي الأركان في البلدين تدرسان الإجراءات والخطط اللازمة في حال اندلاعها. وأخذا بالاعتبار الدمار، الذي ستسببه هذه الحرب أو تأثيرها السلبي في الاقتصاد العالمي. وإزاء تصاعد التوتر في العلاقات بين البلدين، حتى في حال عدم نشوب الحرب بينهما، فإن الجانبين يتبادل الإشارات بعدم الرغبة في تعميق الخلافات بشأن بحر الصين الجنوبي وتايوان. واختتم لارين حديثه بالقول: من ناحية التجهيزات التقنية، فالقوات المسلحة الصينية ليست بمستوى الأميركية، ولكنها تملك موارد بشرية كبيرة. وهذا يعني أن للصين ثقلاً استراتيجياً. ومع ذلك أعتقد اننا سنشهد خلال السنوات المقبلة تصاعد الصراع بين الصين والولايات المتحدة في مجال التأثير في منطقة أوراسيا، لا حرباً.

هذا، وتتوسع الاتصالات بين عسكريي البلدين على أعلى المستويات. فقد وصل إلى بكين رئيس هيئة أركان القوات البرية الأميركية الجنرال مارك ميلي، الذي حاول خلال لقائه نظيره الصيني لي تسوه تشانغ، إقناعه بأن نشر منظومة صواريخ «ثاد» للدفاع الجوّي ليس موجّهاً ضدّ الصين. في حين ترى الصين أن هذه الحجج كاذبة.

تقرير

الانقلاب الفاشل في تركيا مهّد الطريق لتحسين علاقاتها مع إيران

نشرت صحيفة «ناشونال إنترست» الأميركية تقريراً جاء فيه: قال محمد أيوب، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة ميشغن الأميركية، إن محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا أفسحت المجال لتحسين العلاقات التركية الإيرانية، مطالباً الولايات المتحدة الأميركية بالترحيب بذلك التطور الذي من شأنه دعم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

استهل الكاتب المقال بقوله: كانت عودة العلاقات التركية الروسية، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة بؤرة الاهتمام لدى العديد من المحللين الشهر الماضي. ومع ذلك، ذهب طي النسيان تطور مماثل إن لم يكن أكثر أهمية، وهو تحسين علاقات تركيا مع إيران بعد الانقلاب، الذي مر من دون أن يلحظه حتى البعض.

وأضاف أن هذا التطور الأخير، لا بد من الاعتراف، كان في إطار التكوين لبعض الوقت، وليس حصراً نتيجة لمحاولة الانقلاب الفاشلة. ومع ذلك، أعطت محاولة الانقلاب، وفشلها، دفعة قوية للعلاقات بين تركيا وإيران.

وأشار الكاتب إلى أن التحسن في العلاقات حدث على رغم أن إيران، مثل روسيا، تؤيد نظام الأسد في سورية. وقد ساهم عدد من العوامل في هذا التطور.

أولاً، أدركت الحكومة التركية في الأشهر القليلة الماضية أن تنظيم «داعش»، وليس الأسد، ينبغي أن يكون الشغل الشاغل في سورية. هذا الإدراك بزغ في أنقرة مع تصاعد هجمات التنظيم الإرهابية في البلاد، والتي تركت عشرات القتلى.

الكاتب ذكر أن الهجوم على مطار اسطنبول في 28 حزيران، الذي أسفر عن مقتل واحد وأربعين شخصاً، أثبت أنه الضربة القاضية التي فجرت أسطورة أن الأسد يشكل خطراً كبيراً على الأمن التركي.

فقد أوضح الهجوم أن الدول المجاورة لسورية، إيران والعراق وتركيا، تواجه تهديداً وجودياً يتمثل في تنظيم «داعش». كما أوضح أيضاً أن إيران وتركيا يجب أن يتحركا نحو وضع استراتيجية مشتركة من أجل القضاء على هذا التهديد.

وهكذا، وبحسب ما أورده الكاتب، أصبح الأسد مشكلة ثانوية من وجهة نظر تركيا.

تغير الموقف التركي تجاه نظام الأسد، كان ذلك واضحاً من تصريح أدلى به رئيس الوزراء التركي بن علي يلديريم في 13 تموز الماضي، ورصده الكاتب في مقاله.

رئيس الوزراء التركي قال: «أنا واثق من أننا سوف نعيد العلاقات مع سورية إلى وضعها الطبيعي... نحن في حاجة إليها. إننا نقوم بتطبيع علاقاتنا مع إسرائيل وروسيا. أنا متأكد من أننا سوف نعود إلى علاقات طبيعية مع سورية أيضاً».

الكاتب أوضح أن هذا التغيير في الموقف التركي مهد الطريق لتحسين العلاقات مع إيران التي تشارك بنشاط في الدفاع عن النظام السوري بشكل غير مباشر من خلال حليفها حزب الله، ومباشرة من خلال عناصر من الحرس الثوري الإيراني.

ثانياً، قاد التمرد السوري إلى حقيقة، وذلك على حد سواء لأنقرة وطهران، أن المستفيد الرئيس من تفكك سورية، والذي من المرجح أن يحدث إذا سقط الأسد، سيكون الأكراد السوريين، وخصوصاً «حزب الاتحاد الديمقراطي»، الذي لديه صلات قوية، ليس فقط بـ«حزب العمال الكردستاني» في تركيا، بل أيضاً بـ«حزب الحياة الحرة الكردستاني»، حركة التمرد الكردية التي تشارك في قتال طهران.

ثالثاً، بدء سريان الاتفاق النووي الإيراني في كانون الثاني الماضي، وما ترتب على ذلك من رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على طهران، وهو ما اعتبرته كل من أنقرة وطهران بمثابة دفعة قوية للعلاقات التجارية.

بحسب الكاتب، كانت العلاقات التجارية بين البلدين قد تعرقلت على إثر فرض قيود مالية على إيران، وهو ما حال دون أن تقوم تركيا بدفع مقابل لموارد الطاقة التي تستوردها من إيران، وبالتالي الحد من تدفق الغاز والنفط.

تركيا تشتري تقليدياً نحو ربع احتياجاتها من النفط، ونحو خمس احتياجاتها من الغاز من إيران. رفع العقوبات، وفقاً للتوقعات في كلا البلدين، من المرجح أن يضاعف ثلاث مرات حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 30 مليار دولار في غضون سنتين.

وتابع الكاتب بقوله إنه في حين أن هذه العوامل الكامنة كانت الدافع في عمل قيادة البلدين نحو علاقات أفضل، فقد منح الانقلاب الفاشل زخماً إضافياً لهذه الحركة.

كانت القيادة الإيرانية قلقة بالفعل من أن انقلاباً ناجحاً سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار، ليس فقط في تركيا، بل في المنطقة برمتها، وستكون له عواقب وخيمة على إيران نفسها. وقد تجلى ذلك بوضوح من حقيقة أنّ جواد ظريف، وزير الخارجية الإيراني، كان على اتصال مع نظيره التركي طوال ليلة الانقلاب.

وأشار الكاتب إلى أن التعاطف والدعم المقدم من قبل النخب الإيرانية للحكومة التركية، كان له الأثر النفسي الكبير على الرئيس أردوغان وكبار صنّاع القرار في أنقرة.

كما أضاف أن الموقف الإيراني جاء مغايراً لمواقف الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، التي كانت في أحسن الأحوال فاترة في دعمها للحكومة التركية. في معظم الحالات، كانوا أكثر اهتماماً بوعظ الحكومة التركية بعدم إساءة استخدام سلطات الطوارئ في أعقاب الانقلاب، وليس بحماس الترحيب في نجاحها في سحق الانقلاب.

من وجهة نظر الكاتب، فقد ارتفعت الأسهم الإيرانية، لذلك، بشكل حاد في تركيا. إضافة إلى ذلك، فإن حركة التطهير الضخمة التي طالت عناصر حركة غولن من مواقع السلطة والنفوذ بعد الانقلاب الفاشل، كان مرحّباً بها من وجهة النظر الإيرانية.

للإيرانيين، لا يهم ما إذا كان أنصار غولن قد شاركوا في الانقلاب أم لا. ما يهم أكثر هو أن أنصار حركة غولن مناهضين لإيران، ومعادين للشيعة. لذلك، لا بدّ من إزالة بقايا الحركة من دوائر صنع القرار في تركيا لجعل العلاقات بين تركيا وإيران أقل أيديولوجية، وأكثر واقعية، عن طريق إزالة القشرة من التنافس بين السنّة والشيعة.

ورجّح الكاتب أن تكون هذه المرحلة الجديدة للعلاقات التركية الإيرانية حاسمة للشرق الأوسط بأكمله؛ والسبب في ذلك بسيط: ففي وقت يبحر فيه العرب في بحور من الدم؛ نتيجة أعمال الفوضى التي تشهدها المنطقة، تبقى إيران وتركيا هما القوتان المحوريتان في المنطقة.

وذكر أنه لن يكون من الخطأ القول، إذن، إن مستوى الاستقرار والنظام في الشرق الأوسط سيعتمد على علاقتهما مع بعضها؛ إذا كان بإمكانهما زراعة علاقة مبنية على الثقة المتبادلة والقدرة على استيعاب المصالح الحيوية ـ ويبدو أنهما يتحركان في هذا الاتجاه، فلربما سيكون بإمكان الشرق الأوسط العودة من أعماق الفوضى التي سقط فيها.

وأخيراً، قال الكاتب: على واشنطن أن ترحب بهذا التطور أيضاً؛ نظراً إلى أهميته في الحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والقضاء على تهديد «داعش»، ودمج إيران اقتصادياً وسياسياً في المجتمع الدولي.